

المَعُونَةُ الاِقْتِصَادِيَّةُ وَالْفَنِّيَّةُ السُّوفِيَّتِيَّةُ لِمَالِي

١٩٦٨-١٩٦٠

دكتور

علي متولي احمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة السويس

مقدمة:

شهدَ النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، تصاعد حركات التحرر الأفريقية ومناداتها بالاستقلال والحكم الذاتي؛ مما تمخض عنها تصفية الاستعمار الغربي الإمبريالي، وظهور دول إفريقية مستقلة ناشئة، عانت من التدهور والتخلف الاقتصادي لوقوعها تحت نير الاستعمار الأوروبي لعقود طويلة، فاستغلَّ السوفييت - باعتبارهم أحد أقطاب النظام الدولي آنذاك - تلك الأوضاع البائسة، وقدموا العون للدول الأفريقية المستقلة حديثاً؛ لضمان مؤطى قدم لهم هناك، وذلك في إطار ما أعلنه نيكيتا خروشوف [Nikita Khrushchev](#) - السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي - في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٦ بتقديم المساعدات التقنية والاقتصادية للدول المستقلة حديثاً؛ لأجل منح موسكو فرصة جديدة لكسب حلفاء جدد في القارة الأفريقية، وتحقيق حلم خروشوف المتمثل في "عولمة" الاشتراكية من خلال تصديرها إلى مناطق جديدة.

وبناءً عليه، أصبحت مالي بعد استقلالها عام ١٩٦٠ م أحد أهم أهداف الاستراتيجية السوفيتية، وأحد الحلفاء الجدد للسوفييت، حيث كانت من المتلقين الرئيسيين للدعم والمساندة السوفيتية سياسياً واقتصادياً، فعقب استقلالها فضلت الانفصال عن فرنسا والمجتمع الفرنسي في سبتمبر عام ١٩٦٠م، وبدأت بالبحث عن شركاء اقتصاديين جدد مثل الاتحاد السوفيتي، وأعلن موديبو كيتا Modibo Keita - أول رئيس للجمهورية المستقلة - تبني المسار الاشتراكي، وسياسة عدم الانحياز، والوحدة الأفريقية، والتقارب مع الكتلة السوفيتية، وهو ما رحب به السوفييت، ومن ثمَّ أصبحت مالي إقليمياً تحكمه ديناميكيات الحرب الباردة، بعد أن شهدت تنافساً حاداً بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثمَّ امتدَّ هذا التنافس إلى ما بين أقطاب الكتلة الشرقية نفسها أي بكين وموسكو.

وهدفت الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية: ما الأهداف السوفيتية للتقارب مع دولة حديثة الاستقلال مثل مالي؟ وما مدى التفاعل السوفيتي مع إعلان مالي استقلالها عام ١٩٦٠؟ ولماذا ركَّز السوفييت على الجانب الاقتصادي في سياستهم تجاه مالي؟ وما المجالات التي استهدفتها المعونة السوفيتية لمالي؟ وأثرها الاقتصادي على الجانب المالي؟ وهل انتقل التنافس السوفيتي - الصيني إلى مالي؟ وما دلائل ذلك؟

وفي ضوء تلك التساؤلات ابتدأت الدراسة بعام ١٩٦٠، تزامناً مع إعلان مالي استقلالها في يونيو عام ١٩٦٠، وانسحابها من الجماعة الفرنسية في ٢٢ سبتمبر من العام نفسه، وبداية التقارب مع الاتحاد السوفيتي، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بينهما من أجل بناء اقتصاد مالي، وانتهت الدراسة بعام ١٩٦٨، الذي شهدَ الإطاحة بنظام موديبو كيتا من قِبَل مجموعة من العسكريين الماليين.

وتكمن أهمية الدراسة في اعتمادها على المصادر الوثائقية الأصلية غير المنشورة، مثل وثائق وزارة الخارجية البريطانية "F.O. Foreign Office"، التي رصدت الاتفاقيات الاقتصادية والفنية بين مالي والاتحاد السوفيتي، وما أسفر عنها من نتائج، كما اعتمدت على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية "FRUS Foreign Relations of United States" التي أبرزت موقف الكتلة الغربية من استقلال مالي، بالإضافة لوثائق وكالة المخابرات المركزية "CIA Central Intelligence Agency"، التي تطرقت لمجالات التعاون بين السوفييت ومالي في المجالات السياسية والاقتصادية والفنية كافة. ونظرًا لصعوبة الحصول على الوثائق السوفيتية اعتمدت الدراسة على ثلاث^(١) دراسات أجنبية أُتيح لمؤلفيها فرصة الاطلاع على الأرشيف السوفيتي، فاستقى منها الباحث وجهة النظر السوفيتية. كما اعتمدت الدراسة على الأطروحات العلمية العربية والإنجليزية والفرنسية، وكذا الصحافة الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية.

وفي ضوء المصادر آنفة الذكر، تَضَمَّنَت الدراسة أربعة محاور على النحو التالي:

أولاً- الموقف السوفيتي من استقلال مالي.

ثانياً- اتفاقات القروض والمعونة الاقتصادية والفنية.

ثالثاً- مجالات المعونة الاقتصادية والفنية السوفيتية لمالي وأثرها.

رابعاً- المعونة السوفيتية في ضوء تصريحات صنَّاع القرار في مالي.

أولاً- الموقف السوفيتي من استقلال مالي

كان السودان الفرنسي^(٢) - مالي لاحقاً- يُمَثِّل جزءاً كبيراً من غرب أفريقيا الفرنسية منذ عام ١٩٠٤، وقد ضُمَّت الأخيرة ما يُعرف الآن بـ "بنين، بوركينا فاسو، غينيا، ساحل العاج، موريتانيا، النيجر، السنغال"، ثم أصبح السودان الفرنسي عام ١٩٤٦، جزءاً من إقليم ما وراء البحار التابع لفرنسا^(٣)، وحينئذٍ مُنحت الجمهورية الفرنسية الرابعة "١٩٤٦-١٩٥٨" لمواطني

غرب أفريقيا الفرنسية بعض الحقوق المدنية والوطنية، وعلى إثرها اشترك ممثلو المستعمرات الأفريقية لأول مرة في الهيئة التشريعية المركزية بالجمعية الوطنية الفرنسية، كما تأسس حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي "US-RDA - Union Soudanaise - Rassemblement Démocratique Africain في مؤتمر باماكو في أكتوبر عام ١٩٤٦، برئاسة فيليكس هوفوية بوانيه Felix Houphouët- Boigny "رئيس ساحل العاج لاحقاً"، وأسس الحزب لنفسه شعباً فرعية داخل كل إقليم؛ لذا نهج نهجاً قومياً أفريقياً، ليتأسس على إثره حزب "الاتحاد السوداني كفرع للحزب الديمقراطي الأفريقي، وعُين موديبو كيتا^(٤) أميناً له، ونجح في تكوين جبهة قوية للمطالبة بتوسيع الحكم الذاتي، وتحسين الظروف الاقتصادية للمستعمرات الفرنسية في أفريقيا^(٥).

وفي ظلّ هذه التطورات لم تستمر الجمهورية الفرنسية الرابعة طويلاً؛ إذ سرعان ما سقطت في مايو عام ١٩٥٨ تزامناً مع تصاعد حركة التحرر الأفريقية عامّة^(٦)، حينها وصل شارل ديغول Charles de Gaulle إلى سدة الحكم في يونيو عام ١٩٥٨ - بعدما فشلت جميع الحكومات الفرنسية السابقة- وأدرك أن نهاية الاستعمار اقتربت^(٧)، فحرص على ضرورة إجراء تغييرات في علاقات فرنسا بمستعمراتها^(٨)، لضمان استقرار الأوضاع في المستعمرات، والتركيز على مواجهة الموقف في الجزائر^(٩). وإزاء ذلك قرر ديغول تشكيل لجنة صياغة دستور عام ١٩٥٨، واجتمعت اللجنة الدستورية الاستشارية في ٢٩ يولييه ١٩٥٨^(١٠)، وأنتجت دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة^(١١) الذي وضع اتجاهات مختلفة نحو ممتلكاتها الاستعمارية^(١٢). وبموجب هذا الدستور كان من المقرر أن تُعطى هذه المستعمرات حق إدارة شئونها الداخلية، وأكّد ديغول أن هذا الدستور سيُطرح للاستفتاء الشعبي، فإذا كانت نتيجة الاستفتاء بالإيجاب يدخل الإقليم في عضوية ما سُمّي بالمجتمع الفرنسي Communauté Française "أي اتحاد فيدرالي مع فرنسا"، وإذا كان التصويت بـ "لا" يمكنه الاستقلال فوراً، ولكن "عليه أن يتحمل تبعه ذلك". وقد جاء هذا النص على لسان ديغول نفسه، وهو يدعو لمشروعه الجديد للمجتمع الفرنكو- أفريقي^(١٣).

ويتضح ممّا سبق، لهجة ديغول التهديدية لمن تسوّل له نفسه من المستعمرات الفرنسية التفكير في الحصول على الاستقلال. وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أُجري الاستفتاء على دستور ديغول، وجاءت النتيجة بالموافقة على الدستور في جميع المستعمرات الفرنسية فيما عدا غينيا

كوناكري^(١٤) التي صوّتت ضده^(١٥)، في حين وافق السودان الفرنسي عليه، فأصبح عضواً يتمتع بالحكم الذاتي كجزء من المجتمع الفرنسي، وأُنعت وظيفة الحاكم العام، كما تشكلت الوزارة برئاسة موديبو كيتا، ولكن كان استقلالاً صورياً واسمياً فقط^(١٦).

ومن أجل تقرير مستقبل منطقة غرب أفريقيا الفرنسية، اجتمع قادتها - السنغال وفولتا العليا وداهومي "بنين" والسودان الفرنسي - بعد مؤتمر باماكو في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥٨، من أجل وضع حجر الأساس لتأسيس اتحاد فيدرالي رغبة في إعادة أمجاد إمبراطورية مالي القديمة التي لعبت دوراً مهماً في شمال غرب أفريقيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي، لكن الخلافات دبّت بينهم لتباين المواقف تجاه الوحدة الأفريقية والحياد الإيجابي والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي ... إلخ؛ لذا اقتصر الاتحاد على السنغال والسودان الفرنسي تحت مسمى "اتحاد مالي"، وإعلان ولادته بداكار في ١٧ يناير عام ١٩٥٩^(١٧)، وتقاسم موديبو كيتا - ممثلاً للسودان الفرنسي - الحكم مع ليوبولد سنجور Léopold Sédar Senghor حاكم السنغال^(١٨)، وكان هدف قادة الاتحاد هو تحقيق الاستقلال، مع الاستمرار في كون بلدهم عضواً في المجتمع الفرنسي^(١٩).

وقد أثار تشكيل اتحاد مالي الفيدرالي في أوائل عام ١٩٥٩ اهتماماً كبيراً من جانب موسكو، إذ أطلق عليه إيفانيسوف V.I. Ivanisov - السكرتير الأول للسفارة السوفيتية في كوناكري - اسم "الاتحاد الإصلاحية"، على عكس الخيار الثوري لغينيا كوناكري التي اختارت مغادرة المجتمع الفرنسي، ووصف القائد السنغالي ليوبولد سنجور - بأنه كاثوليكي مغدّى بالمشاعر المعادية للسوفييت، في حين وصف قائد السودان الفرنسي موديبو كيتا بأنه ذو أفكار تقدمية، ولديه الرغبة في الانفتاح على العالم الاشتراكي^(٢٠). ويبرز من هذا التصريح السوفيتي حالة الإعجاب بالخطوة التي أقبلت عليها غينيا كوناكري برفضها الانضمام للمجتمع الفرنسي، على الجانب الآخر نستنبط حالة عدم الارتياح السوفيتي لاتحاد مالي لقناعته أن هناك تناقضاً أيديولوجياً بين طرفيه، وأنه داخل إطار المجتمع الفرنسي.

وتزامناً مع تصاعد حركة التحرر الأفريقية تقدم اتحاد مالي المكوّن من السنغال والسودان الفرنسي بطلب إلى فرنسا في يونيو عام ١٩٦٠ بشأن الرغبة في الحصول على الاستقلال، ومن ثمّ بدأت المفاوضات بين الطرفين^(٢١)، وانتهت بحصول الاتحاد على استقلاله في ٢٠ يونيو من العام نفسه داخل المجتمع الفرنسي. ومن جانبه انتهز الرئيس الأمريكي دوايت

أيزنهاور Dwight Eisenhower تلك المناسبة وأرسل رسالة تهنئة لموديبو كيتا، ذاكرًا أن إعلان استقلال اتحاد مالي في ظل التعاون الودّي مع فرنسا يمثل مصدر رضا للولايات المتحدة، وأن واشنطن تتطلع إلى علاقات وثيقة وودّية بين البلدين^(٢٢).

في حين وصفت الصحافة السوفيتية استقلال السودان الفرنسي بأنه "مجرد خطوة أولى نحو الحرية والاستقلال الحقيقيين"، ووصفت الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا بوجودها داخل المجتمع الفرنسي بأنها "عقبة أمام الاستقلال الاقتصادي"، ورأى جان سوريث كانال Canale Jean Suret - الكاتب في مجلة الشؤون الدولية "التي تصدر بموسكو" - أن فرنسا احتفظت بموجب هذه الاتفاقيات بقواعدها العسكرية، وبامتيازاتها النقدية والاقتصادية، وسيطرة حصرية على المواد الاستراتيجية الأساسية مثل الليثيوم، والبريليوم، والهيليوم، إلى جانب الإشراف وإدارة نظام التعليم العالي في البلاد^(٢٣). ورغم ذلك أرسل خروشوف رسالة رسمية إلى كيتا، يعرب فيها عن تهانیه وتقديره الاعتراف الرسمي، وإمكانية التعاون في المستقبل مع موسكو، فردّ كيتا بالإيجاب في ٨ يوليو^(٢٤). ويبرز من ذلك التسابق بين الكتلتين الغربية والشرقية بعملية الاعتراف باستقلال السودان الفرنسي، ولكن السوفييت رأوا أن الاستقلال منقوص؛ حيث شابه أن السودان الفرنسي مازال داخل المجتمع الفرنسي، ويعني هذا أنه ملتزم بالارتباطات والاتفاقيات مع المستعمر، في حين أظهرت البرقية السوفيتية مدى استعدادهم للتعاون مع موديبو كيتا من أجل تأسيس دولته الناشئة، وكان هذا محل ترحيب من جانب الأخير.

ومنذ أن اكتسب اتحاد مالي سيادته الوطنية في ٢٠ يونيو ١٩٦٠، تسارعت عملية تفككه وانهاره^(٢٥) عقب انسحاب السنغال منه نتيجة عدم التناغم^(٢٦) والانسجام بين ليوبولد سنجور - المعتدل - وموديبو كيتا - اليساري -، وعلى إثر ذلك أصبحت كل من السنغال والسودان الفرنسي جمهوريتين مستقلتين في ١٩ أغسطس عام ١٩٦٠، وسُمّي السودان الفرنسي بـ "جمهورية مالي" التي فضّلت الانسحاب من المجتمع الفرنسي في ٢٢ سبتمبر من العام نفسه تحت قيادة موديبو كيتا الذي تبنّى المسار الاشتراكي، ونظام الحزب الواحد، واتباع سياسة خارجية راديكالية تتسم بالنضال من أجل السلام، وتحرير الدول من نير الاستعمار الأجنبي، ودعم الوحدة الأفريقية، واتباع سياسة عدم الانحياز التي رآها موديبو كيتا أنها أفضل تعبير للتعاون مع دول المعسكرين الشرقي والغربي معًا^(٢٧).

ويتضح من ذلك تعطش قادة مالي للتححر السياسي والاقتصادي والعسكري، وإنهاء أي ارتباط أو نفوذ فرنسي على أراضيهم^(٢٨)؛ لذا أغلقت مالي خطوط السكك الحديدية المتجهة إلى السنغال - الموالية لفرنسا - وصرف تجارتها عبر غينيا وساحل العاج، وهنا سعت باريس لعرقلة باماكو سياسياً واقتصادياً^(٢٩).

وبمعنى آخر، بعد أن اتخذت حكومة باماكو خطأً راديكالياً في سياستها الداخلية والخارجية معاً، تراجع باريس عن تقديم المساعدات لها، واتفق البريطانيون والفرنسيون على أن تُقدم مساعداتهما الاقتصادية للأقاليم التي ظلت أعضاء في المجتمع الفرنسي والكومونولث، وحافظت على علاقاتها مع القوى الاستعمارية السابقة. أما الدول الأكثر راديكالية، مثل غانا وغينيا ومالي، فرأت لندن وباريس أنها مناطق ستكون ملعباً خصباً للتنافس مع الكتلة الاشتراكية^(٣٠). ويتضح من ذلك الحصار الاقتصادي من جانب بريطانيا وفرنسا كأسلوب عقابي لمن يغزّد خارج سربهما من الدول الأفريقية مثل مالي وغيرها.

ولكن قائدة المعسكر الغربي "الولايات المتحدة الأمريكية" كان لها رأي آخر، فوزارة خارجيتها حثّت البيت الأبيض على الاعتراف الفوري باستقلال مالي، وهذا ما أعلنته إدارة إيزنهاور؛ لحرصها على تجنب تكرار التجربة الغينية، كما أعلنت عن عزمها على التعاون مع مالي في المستقبل القريب^(٣١). وهذا يبرهن على استفادة إدارة إيزنهاور من التجربة الغينية، ففي الوقت الذي تقاعست الولايات المتحدة والمعسكر الغربي في الاعتراف باستقلال غينيا كوناكري عام ١٩٥٨، أعلن السوفييت الاعتراف الفوري والتبادل الدبلوماسي مع الدولة الناشئة وضمنوا مؤطى قدم لهم هناك، فاستقادت واشنطن من هذا الدرس في نموذج مالي، عندما أعلنت الأخيرة استقلالها عام ١٩٦٠، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية واعترفت بها فوراً.

وفي مواجهة الترتيبات والعقوبات الغربية، لجأت مالي إلى الدول الاشتراكية التي احتضنتها، وقدمت لها المعونات والمساعدات باعتبارها دولة اشتراكية في غرب أفريقيا^(٣٢)، ولم تهدر حكومة باماكو أي وقت في تنمية الاتصالات الجادة مع الاتحاد السوفيتي، لا سيما وأن سياسة موديبو كيتا كانت تتماشى مع سياسة خروشوف في البحث عن حلفاء بين القوميين الراديكاليين في العالم الثالث، إضافة إلى أن كيتا اتبع مسار غينيا كوناكري في طلب المساعدة من العالم الاشتراكي. ففي ٤ سبتمبر ١٩٦٠، زار وفد مالي مدينة كوناكري بغينيا، والتقى بممثلي الدول الاشتراكية هناك، بما في ذلك السفير السوفيتي، حيث أوضح الوفد المالي أن هدفهم هو إنشاء

دولة مستقلة ذات سيادة، خالية من أي تأثيرات أو ارتباطات فرنسية، ومن جهة أخرى الإقبال على التعاون مع غينيا والدول الاشتراكية الأخرى، وفي مقدمتهم الاتحاد السوفيتي، وترجمة لذلك، زار عثمان با Usman Ba - وزير الإدارة المدنية والعمل والمجالس الاجتماعية في حكومة مالي المؤقتة - موسكو في سبتمبر عام ١٩٦٠ لبحث إمكانية تلقي المساعدة من الاتحاد السوفيتي، وذلك قبل أن يؤسس الاتحاد السوفيتي وجمهورية مالي الناشئة علاقات دبلوماسية رسمية، ثم في ٥ أكتوبر، اعترف السوفييت بمالي دولة مستقلة ذات سيادة، ثم أرسل خروتشوف برفقة إلى كيتا تشير إلى استعداد الاتحاد السوفيتي لإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين، فرحب كيتا بذلك، ومن ثم أُقيمت العلاقات الدبلوماسية رسمياً في ديسمبر ١٩٦٠ (٣٣).

وخلاصة القول بعد الحصار الغربي لمالي، لجأت الأخيرة للاتحاد السوفيتي الذي أعلن استعداده لمساعدتها في أواخر عام ١٩٦٠م، وبدأ برنامجاً محدوداً - إذا ما تمّ مقارنته مع دولتي غانا وغينيا كوناكري - للتعاون الاقتصادي مع حكومة باماكو، حيث كان في طليعة الدول الاشتراكية التي قدّمت مساعدات اقتصادية للدولة الناشئة، وتدخل في مجالات مثل "البنّي التحتية، والاستثمارات والتعدين" عقب فتح أبواب سفارتهم في مالي في ٢٦ يناير ١٩٦١ (٣٤).

ويستتبط من ذلك، رغبة الطرفين "مالي والسوفييت" في تأسيس علاقات جادة نشطة، حتى يُقبل أن تؤسس العلاقات الدبلوماسية بينهما بشكل رسمي. ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من الدول الأفريقية بما فيها - مالي - عقب الحصول على استقلالهم كانت تُفضل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بسبب أن الأخير أسهم بشكل كبير في الانتصار على النازية أثناء الحرب العالمية الثانية؛ لذا اختارته الدول الأفريقية لأنه حليف قوي في المجال العسكري، وأنه مصدر للمساعدة الاقتصادية، ومن ثمّ اعتمدوا على التجربة السوفيتية في مبادئ التصنيع، وتبنوا المسار الاشتراكي بديلاً للرأسمالية التي ارتبطت في أذهان الأفارقة بالاستعمار (٣٥).

وفي ضوء ذلك فضّلت مالي عقب استقلالها أن تولّي وجهها شطر المعسكر السوفيتي الذي قدّم لها الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي، ولكننا في هذا البحث سنركز على الجانب الاقتصادي والفني. وهنا نتساءل: ما هي تطورات السوفييت من تقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية عقب استقلالها؟

رأى السوفييت أن تقديم القروض والمعونات الاقتصادية والفنية للدول الأفريقية يخدم بشكل رئيس التصنيع، وخاصة تطوير الصناعة الثقيلة، لأن التصنيع - وفقاً للمنظرين السوفييت- سيعزز الحياد السياسي من خلال تحرير الدول القومية الفتية من العلاقات مع السوق العالمية من ناحية، كما أن التصنيع يشجّع على تكوين مجموعات اجتماعية جديدة وطبقة عاملة صناعية حديثة ونخبة مثقفة جديدة، وبالتالي إخراج القوى الجديدة التي سيتم استدعاؤها لتولي القيادة الجديدة من ناحية أخرى، إضافة إلى تعزيز "طريق التنمية غير الرأسمالي"، خصوصاً في غانا وغينيا ومالي^(٣٦).

واتخذت المساعدة الاقتصادية والفنية السوفيتية لأفريقيا أشكالاً متعددة مثل: التجارة الخارجية باعتبارها أهم أشكال التعاون الاقتصادي، وشكل من أشكال المساعدة، وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل، ومنح في شكل مساعدات، والتعاون العلمي والفني مثل بناء المصانع والمعامل، والعمل على التخطيط والبحث، وإرسال المتخصصين، والتعاون الثقافي والمساعدات التعليمية^(٣٧).

وسنسلط الضوء في هذا البحث على أشكال المعونة الاقتصادية والفنية السوفيتية لمالي عقب حصول الأخيرة على استقلالها، لنبرز المجالات التي ركزت عليها، ومدى مرونة اتفاقات القروض التي قدمها السوفييت لحكومة باماكو، وأثر المعونة السوفيتية على اقتصاد مالي.

ثانياً - اتفاقات القروض والمعونة الاقتصادية والفنية

تبنّت جمهورية مالي عقب استقلالها في سبتمبر ١٩٦٠ المسار الاشتراكي، وأصبح السوفييت شريكاً رئيساً لها^(٣٨)، ورغم استمرارية الوجود الغربي هناك فإن الاتجاه العام لسياسة مالي الاقتصادية كان واضحاً بتبني النظام الاشتراكي، وهذا ما أعلنه موديبو كيتا أثناء خطابه في مؤتمر الاتحاد السوداني - فرع حزب التجمع الديمقراطي - في سبتمبر ١٩٦٢، ذاكراً أنه بعد الاستقلال مباشرة اختارت الهيئة العليا للحزب برنامج الاقتصاد الاشتراكي المخطط، وفوّضت الحكومة باتخاذ القرارات الهادفة إلى إرساء أسس الاستقلال الاقتصادي في ضوء تنظيم اقتصاد اشتراكي مخطط. ورأى كيتا أن هناك تحدّيين رئيسيين لحكومة باماكو وهما: إنهاء النهب الاقتصادي المرتبط بالتجارة الدولية، وتطوير اقتصاد مؤمّم قادر على تزويد السكان بالأساسيات، ولحلّ ذلك لابد من جعل الدولة أداة لإعادة تنظيم الاقتصاد^(٣٩)، ومن ثمّ ازداد

النفوذ الشيوعي بوتيرة أسرع بشكل تدريجي منذ أن أعلنت مالي استقلالها في سبتمبر ١٩٦٠^(٤٠)، وأصبحت باماكو بيئة خصبة للنفوذ السوفيتي لا سيما أنه كان هناك تناغمٌ أيديولوجي بين الطرفين.

ومن مظاهر ذلك، قبيل تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما قام "عثمان با" بزيارة موسكو لبحث إمكانية تلقي المساعدة من الاتحاد السوفيتي، وبمجرد استقلال مالي، تم إرسال وفد من وزارة التجارة الخارجية السوفيتية ومن لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية State Committee for Foreign Economic Contacts إلى مالي خلال شهري "أكتوبر ونوفمبر ١٩٦٠" لإعداد اتفاقية تجارة وتعاون مع الدولة الناشئة، بمقتضاه مُنحت مالي قرضًا بقيمة ٨ ملايين روبل، وتقرر أن تكون ٢٥٪ من صادرات مالي إلى الاتحاد السوفيتي بالعملة الصعبة كوسيلة لتحويل الموارد التي تشتد الحاجة إليها إلى حكومة باماكو. وفي نوفمبر أرسل موديبو كيتا إلى خروشوف شكره على مساعدة الاتحاد السوفيتي، وأعلن أن مالي مستعدة لإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية عميقة، بهدف تحسين مستويات معيشة السكان من خلال التخطيط المركزي وسيطرة الدولة^(٤١).

وفي أعقاب افتتاح سفارة موسكو في باماكو في يناير عام ١٩٦١ سافر وفد مالي برئاسة وزير الداخلية والإعلام ماديرا كيتا Madeira Keita إلى الاتحاد السوفيتي - وفقًا لوكالة تاس Tass السوفيتية- للتفاوض على شروط اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والتجاري بين مالي والسوفييت^(٤٢). وبناء عليه وُقعت اتفاقية المساعدة الأولية بين مالي والسوفييت في ١٨ مارس ١٩٦١، وبمقتضاها منح السوفييت لمالي قرضًا قيمته ٤٠ مليون روبل "تقريبًا ٤٤ مليون دولار" بمعدل فائدة سنوية قدرها ٢,٥%، وقد تمَّ زيادة هذا القرض لاحقًا إلى ٦١ مليون دولار^(٤٣)، مستحقة الدفع في غضون ١٢ عامًا لتمويل المشاريع التنموية في مجال الزراعة والصناعة^(٤٤)، وتقديم المساعدة الفنية في مجال التنقيب عن النفط والذهب والماس، وتشديد أعمال البناء وتحسين الملاحة في نهر النيجر، بالإضافة إلى التعاون الثقافي خلال عام ١٩٦١^(٤٥)، والإشراف السوفيتي على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، واعتبرت حكومة باماكو الاتفاقية وسيلة للجانب السوفيتي من أجل تزويد مؤسسات مالي بالمساعدات الفنية واختيار مجالات الإنشاء والمشاريع ذات الأولوية، وتنفيذ أعمال تشييد البنية التحتية^(٤٦).

كما سمحت الاتفاقية التجارية للمالين عام ١٩٦١ بتبادل المنتجات المحلية مع السلع السوفيتية، وبمقتضاها استورد السوفييت ما قيمته ٣,٤ مليون روبل من الفول السوداني السلعة التصديرية الوحيدة في مالي^(٤٧). وخلال العام نفسه تعاقدت مالي مع السوفييت على بناء وتجهيز مدرسة ثانوية فنية تسع ٣٠٠ طالب، وخصص السوفييت ١٠ مليون دولار للتنمية الزراعية في مالي بما في ذلك المعدات والآلات، وتطوير المعهد التقني والزراعي^(٤٨).

وفي ظلّ هذا التقارب السوفيتي- المالي زار موديبوكيتا الاتحاد السوفيتي في مايو عام ١٩٦٢، واستقبله رئيس الوزراء نيكيتا خروشوف قائلاً له: "مرحباً بكم في الكرملين"، فأجاب كيتا: "أنا سعيد لوجودي هنا، فمفاهيم النضال من أجل الاشتراكية، ومن أجل حياة جديدة، مرتبطة بموسكو والكرملين". من جانبها علّقت المصادر الغربية على هذا التقارب بقولها: "إن الدولة الواقعة في غرب أفريقيا تتجه نحو الدور الذي تلعبه كوبا في نصف الكرة الغربي"^(٤٩). ولم يلق موديبوكيتا بالألإ إلى ما رَدّه المعسكر الغربي بشأن العلاقات السوفيتية - المالية، بل ازداد التقارب بين الطرفين بإعلان خروج مالي من "منطقة الفرنك" في ١ يوليو عام ١٩٦٢، وتداول عملة وطنية وهي "الفرنك المالي"، فدعم الاتحاد السوفيتي تلك الخطوة دعماً قوياً، وأدرجها كأحد الإصلاحات التي وضعت البلاد على طريق التنمية غير الرأسمالية^(٥٠)، وعقد اتفاقاً جديداً مع مالي من أجل تنميتها اقتصادياً، حيث وقّعت في باماكو اتفاقية خاصة بالتعاون الاقتصادي والفني في ١٠ أكتوبر عام ١٩٦٢ مثل الجانب السوفيتي اليخانوف Alikhanov رئيس الوفد الاقتصادي السوفيتي بصفته نائب رئيس لجنة الدولة ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتي للشؤون الاقتصادية الخارجية، في حين مثل الجانب المالي سيدو باديان كوياتي Seydou Badian Kouyate وزير التنمية، ونصّت هذه الاتفاقية على منح ائتمان - كان جزءاً من القرض الأولي- لدولة مالي، وتزويد مكتب النيجر بخبراء سوفييت، حينئذ شكر كوياتي الحكومة السوفيتية على المساعدة التي قدمتها لتطوير بلاده، وذكر أن تطوير الزراعة في مالي متاح لجميع الدول التي ترغب في التعاون معها بجدية^(٥١).

وفي الوقت نفسه، أرادت مالي تحقيق أقصى استفادة من التقارب مع السوفييت بمحاولة زيادة العائد الاقتصادي للمساعدة السوفيتية، فأثناء استقبال دكتور مايجا Maïga - القائم بالأعمال المالي في الاتحاد السوفيتي- لوفد بلاده في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢، ومقابلتهم للسوفييت طلب تأجيل سداد القروض السوفيتية وتمديدها، ولام الجانب السوفيتي لأن المساعدة المقدمة

منه، والتي تصل إلى ٢٤ مليار فرنك مالي مخصصة لقطاعات ثابتة، تكاد تكون متساوية للمساعدات الغربية التي قُدّرت بـ ٢٣ مليار فرنك مالي تقريبًا، مع كونها أكثر مرونة وليست مخصصة لمجالات محددة^(٥٢)، مثل المساعدات السوفيتية.

ويستنبط من ذلك أن الوفد المالي أراد الاستفادة بأكبر قدر من المساعدة السوفيتية، ومن أجل ذلك وضعها في مقارنة مع المساعدات الغربية، من حيث جودتها وتنوع القطاعات المختلفة دون التركيز على قطاع بعينه، ورغم ذلك استمرت اتفاقيات التعاون بين الطرفين.

ففي ٩ أبريل ١٩٦٣، صرّحت صحيفة إزفستيا السوفيتية أن وفدًا اقتصاديًا سوفيتيًا وصل إلى باماكو تكوّن من ١٢ خبيرًا برئاسة سكييتشكوف S.A. Skachkov رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية، وعقد الوفد عدة اجتماعات مع المسؤولين في مالي، استمرت حتى ١٥ أبريل ١٩٦٣م^(٥٣). وتزامنت الاجتماعات مع تناثر تقارير كشفت عن عدم رضا مالي عن المعونة السوفيتية؛ لذا أثناء وصول سكييتشكوف إلى باماكو، بدا في موقف دفاعي إلى حد كبير ليؤكد على أن المعونة السوفيتية لم تكن بدافع الرغبة في الربح؛ لذا اتفق الطرفان في البيان الصادر في نهاية الاجتماعات على جعل المعونة السوفيتية لمالي أكثر فعالية^(٥٤).

وركّز الوفد في اجتماعاته على الجانب الاقتصادي، ووافق على توفير سلع استهلاكية لمالي بقيمة ١٠ مليون روبل "٢,٥ مليار فرنك" مقابل الدفع بالعملة المحلية، وهذه الأموال الأخيرة استخدمت لتغطية التكاليف المحلية لمشاريع التنمية التي يقوم بها السوفييت، وخاصة الاستاد. وفي نهاية الاجتماع قام الوفد بزيارة مدرسة المتدربين والاستاد الرياضي ومكتب النيجر^(٥٥) Office du Niger في باماكو، الذين أسهم السوفييت في تطوّرهم بمساعدة اقتصادية وفنية^(٥٦). ومن جانبها أفادت الصحافة السوفيتية في ٨ يوليو عام ١٩٦٣، أن هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى صدّقت على بروتوكول اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني مع جمهورية مالي، الموقّعة في ١٥ أبريل ١٩٦٣^(٥٧).

كما شهد عام ١٩٦٣ التصديق على البروتوكول الموقّع بين مالي والاتحاد السوفيتي في ١٠ أكتوبر ١٩٦٢، وكان مخصّصًا لمساعدة مالي اقتصاديًا وفنيًا، وخصوصًا تطوير المشروع الزراعي الحكومي المُسمّى بـ "مكتب النيجر"، حيث تم التصديق عليه بمرسوم مجلس السوفييت الأعلى في ٦ ديسمبر ١٩٦٣ وفق ما أعلنته صحيفة إزفستيا Izvestia السوفيتية^(٥٨).

ومجمل القول إنه خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ مدّ السوفييت مالي بـ ٣٠٠ فني تقريباً^(٥٩)، ومنحو مالي ٥٥ مليون روبل في شكل ائتمانات، ومن الجدير بالذكر أنه عند مقارنة هذا المبلغ بما تم تقديمه لدولتي غينيا وغانا نجده أقل من نصف ما منحتة موسكو للدولتين في عام واحد^(٦٠). وربما يرجع ذلك إلى تصاعد النفوذ الصيني في مالي إذا ما تمّ مقارنته في غانا وغينيا، وتفاعل باماكو مع بكين إيجابياً، في وقت كانت المنافسة بين الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية شرسة.

وكانت انعكاسات هذا التنافس تقلص حماسة الاتحاد السوفيتي لمساعدة مالي في وقت كانت حكومة موديبو كيتا تواجه مشاكل اقتصادية جمّة عام ١٩٦٤، ممّا أدى إلى تقارب متزايد مع الصين الشيوعية^(٦١) كان مؤشره قيام موديبو كيتا برحلته للشرق الأقصى عام ١٩٦٤، وتصريحه الأبرز "تفضيله للشيوعيين الآسيويين على الشيوعيين السوفييت"، ليعقب ذلك افتتاح سفارة ألبانيا في مالي عام ١٩٦٥، لتكتمل العلاقات الدبلوماسية مع جميع أعضاء الكتلة الشيوعية الصينية^(٦٢).

وبناء عليه، أصبحت مالي إحدى النقاط المحورية للمنافسة الصينية- السوفيتية^(٦٣) في نهايات عام ١٩٦٣، وكانت إحدى المؤشرات الدالة على ذلك هو تغيير مواعيد المعرض الصناعي الذي كان من المقرر أن تشارك فيه كلٌّ من الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي بشكل مشترك. ونتيجة لهذه المنافسة، افتتحت الصين الشيوعية معرضها في أواخر ديسمبر ١٩٦٣، والاتحاد السوفيتي في ٢٢ يناير ١٩٦٤ بعد إغلاق المعرض الصيني، واختتمت بكين معرضها بنجاح المفاوضات مع مالي، وبناء عدد من المنشآت الصناعية في باماكو لتشمل مصنع السجائر، ومصفاة السكر، ومصنع الأرز، ومحلج القطن^(٦٤).

وخلاصة القول: بفضل إمكانات مالي كدولة ثورية، اجتذبت المساعدات والمعونات الفنية، والقروض الاقتصادية، والتبادلات الثقافية، من الشيوعيين: الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية منذ السنوات الأولى لاستقلالها. وعندما طفا على السطح الخلاف الصيني- السوفيتي عام ١٩٦٢، تحوّلت مالي ضد إرادتها إلى مختبر للأيديولوجي بين البلدين، وكان السوفييت مستعدين لأي إجراء من أجل تقويض النفوذ الصيني، ويظهر ذلك من خلال تصريح ليونيد بريجنيف: "نفضل الارتباط بأعدائنا، الأمريكيين، إذا لزم الأمر، لمنع الاشتراكية الصينية أن تفرض نفسها على العالم". وفي ظل هذه المنافسة بين النظامين حافظت مالي - إلى حد

ما- في بداية المنافسة على علاقات جيدة معهما، لكن في السنوات الأخيرة من حكم موديبو كيتا كان الحزب الحاكم - الاتحاد السوداني- يميل إلى التعاون مع الصين الشيوعية^(٦٥).

كما أسفر التنافس السوفيتي - الصيني في مالي بعد عام ١٩٦٣ عن تقارب تدريجي من جانب الأخيرة تجاه المعسكر الغربي، كانت مؤشرات إرسال باماكو بعثة إلى باريس في أوائل عام ١٩٦٧، وتم الاتفاق على عودة مالي إلى منطقة الفرنك، وتم ذلك فعلياً في ٢٩ مارس ١٩٦٨، لكن بعد فوات الأوان، حيث عانى الاقتصاد المالي من التضخم الحاد، وأظهرت إحصائيات صندوق النقد الدولي حينئذ أن الدين الخارجي لمالي تجاوز ١٤٠ مليون دولار، وأن الدين الداخلي اقترب من ٨ مليون دولار. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية قرر قادة مالي العودة إلى منطقة الفرنك، وقامت مجموعة من ضباط الجيش بالإطاحة بحكم موديبو كيتا في نوفمبر ١٩٦٨م، وفضلوا تحسين العلاقات مع الغرب^(٦٦).

ومما سبق نستنتج أن السنوات الأولى لاستقلال مالي "١٩٦٠ - ١٩٦٣" كان النفوذ والنشاط السوفيتي في ذروته، لاحظنا ذلك من تبادل زيارات المسؤولين رفيعي المستوى من الطرفين، أسفرت عن توقيع اتفاقيات ومساعدات سوفيتية اقتصادية وفنية، بل كان الشريك السوفيتي هو المفضل لدى نظام موديبو كيتا، لكن مع بدايات عام ١٩٦٤ حدثت تغيرات دراماتيكية في توجهات النظام الحاكم في مالي. فبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية، كان الدعم الصيني محل ترحيب، خصوصاً عندما بدأت تنقل المساعدات السوفيتية، ومن ثمّ ازداد التقارب مع الصين الشيوعية المنافس الأقوى للسوفييت، كما حدث تقارب تدريجي مع المعسكر الغربي "فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية"، كانت أهم ملامحه قرار مالي بعودتها إلى منطقة الفرنك عام ١٩٦٧.

وهكذا بعد عرض الاتفاقيات الاقتصادية والفنية بين الجانبين السوفيتي والمالي، نأتي لنبرز تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع، والمجالات التي مستها وأثر ذلك على اقتصاد مالي.

ثالثاً - مجالات المعونة الاقتصادية والفنية السوفيتية لمالي وأثرها

تعددت مجالات المعونة السوفيتية لمالي في المجال الاقتصادي والفني، بدءاً من الزراعة والصناعات الخفيفة ثم في مجال التعدين، وامتداداً لمجال الإنشاءات العامة والبنية التحتية والطرق والمواصلات، فما أثر ذلك على اقتصاد مالي

أ- الزراعة

كان مجال الزراعة في مالي من أهم المجالات التي ركّز السوفييت على دعمها من أجل تطويرها وتحديثها، لأن الغالبية العظمى - ٩٠٪ - من السكان كانوا يعملون في هذا المجال^(٦٧). وكان لإعجاب المسؤولين الماليين بالمزارع الآلية الحديثة التي شاهدوها أثناء زيارتهم لأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان، واعتبار الزراعة السوفيتية مثلاً رائعاً للتحديث، ورغبتهم في إمكانية تكرار نفس النموذج في وطنهم^(٦٨) كلّ ذلك شجّع السوفييت على نقل تجربتهم في الزراعة إلى مالي وتقديم المساعدات والآلات الحديثة اللازمة لذلك.

ومما شجّع السوفييت على الاستعداد لمساعدة مالي في المجال الزراعي أن خطة التنمية الخمسية الأولى "١٩٦١-١٩٦٥" استندت إلى "خلق رجل جديد في ريف مالي"، وبهدف بناء دولة اشتراكية مستقلة، كان من المقرر تحقيقه من خلال ثورة زراعية تقوم على تحسين تقنيات الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية، وكان من المقرر أيضاً أن يكون إنتاج القطن جزءاً أساسياً من استراتيجية التنمية في مالي^(٦٩). ويستتبط من ذلك أن الخطة الخمسية الأولى في مالي كانت محل ترحيب من جانب السوفييت، لاسيما أنها تواكبت مع خطة التحديث الزراعي، وتدريب الماليين على المعدّات الزراعية الحديثة.

لذا بمقتضى الاتفاقية الأولية بين مالي والسوفييت عام ١٩٦١، ركّز السوفييت على تنظيم المشروع الزراعي الحكومي لتنمية حوض النيجر، وإنشاء مصنع للسكر وبناء مراكز تدريب فنية^(٧٠)، وارتكز التعاون مع الكتلة الاشتراكية على تبني مالي نهج التحديث الزراعي^(٧١)، واتباع الأساليب الزراعية الحديثة، ويبقى السؤال هل كان لدى حكومة باماكو - بعد خروج المستعمر - الإمكانيات التي تؤهلها لتبني التحديث الزراعي؟

هذا ما أشار إليه وزير الدولة لشؤون الزراعة، صلاح نياري Salah Niaré أثناء مقابلاته لممثلي الاتحاد السوفيتي عقب تفكك "اتحاد مالي" عام ١٩٦٠، وذكر في حديثه إمكانية إنشاء مزارع تعاونية في مالي، لكنه أعرب عن أسفه نتيجة افتقار حكومته للأموال اللازمة للتحديث، حينئذ تمثّلت خطة حكومة مالي في تجديد مكتب النيجر، باعتباره الأداة الرئيسة للتنمية الزراعية؛ لذا تمّ توجيه جزء كبير من المساعدات السوفيتية من خلال هذا المكتب بلغت ما بين "٣٥-٤٠ مليون روبل". ووفقاً لخطة التنمية في مالي ركّزت باماكو على توسيع إنتاجها من الأرز والقطن بمساعدة الاتحاد السوفيتي، والهدف من ذلك هو توسيع الأراضي الصالحة للزراعة في

مالي من ٥٠ ألف هكتار في عام ١٩٦١ إلى ٦٥ ألف هكتار في عام ١٩٦٥، وهو العام الأخير من الخطة الخمسية، والعمل على ازدياد إنتاج القطن خمسة أضعاف، وبناء مصنع للقطن ليكون قادراً على تكرير بعض المحاصيل في مالي^(٧٢).

وفي حقيقة الأمر، لم يتحقق التحديث الزراعي والميكنة الحديثة في مختلف أنحاء غرب أفريقيا - بما فيها مالي - إلا من خلال ضمان حصول كل مزرعة على التكنولوجيا والمعدات التي تحتاج إليها، ومن أجل ذلك تم إنشاء مراكز إقليمية للبحوث الزراعية بمساعدة المستشارين السوفييت، وخطت مالي لإنشاء مراكز زراعية على أن يضم كل مركز ما بين ٣٠٠ - ٦٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية لاختبار تجربة تقنيات جديدة باستخدام المعدات الحديثة، وطلبت حكومة باماكو من الاتحاد السوفيتي ليس فقط إرسال خبراء فنيين، بل أيضاً مديرين للإشراف على المراكز الجديدة^(٧٣).

وفي ضوء المساعدة السوفيتية للتنمية الزراعية في مالي، أشارت حكومة باماكو عام ١٩٦١، إلى أهمية دعم الزراعة من خلال زيادة الصادرات، وزيادة الإنتاج من الغلات والمحاصيل، وأدرج تطوير القطاع الزراعي في جدول الأعمال السوفيتي خلال اجتماع موديبو كيتا مع رئيس الوفد السوفيتي أ. ميكويان A. I. Mikoyan عام ١٩٦٢م^(٧٤).

وحاولت حكومة مالي في المجال الزراعي إعادة إنتاج نموذج التخطيط الاشتراكي - مع مراعاة البيئة الوطنية الأفريقية - وكان الشريك الرئيس للسوفييت في الزراعة هو "مكتب النيجر"، الذي أنشأته فرنسا عام ١٩٣٢ كمزرعة زراعية، وأممتها مالي في ١٠ أكتوبر ١٩٦٢. ومن ثم وُقعت اتفاقية المساعدة الاقتصادية والفنية لتطوير "مكتب النيجر"، وأصبحت إحدى الوثائق الأساسية للتعاون السوفيتي مع مالي في هذا المجال، وفي رسالة مؤرخة عام ١٩٦٣ من وزارة خارجية مالي إلى السفارة السوفيتية في باماكو، طلب ممثلو "مكتب النيجر" إرسال وفد من المتخصصين والعامل الزراعيين الماليين إلى الاتحاد السوفيتي لدراسة التجربة السوفيتية الحديثة في الزراعة لتطبيقها في مالي^(٧٥).

كما وافق الاتحاد السوفيتي في يناير عام ١٩٦٣ على إنشاء مركز للتدريب الزراعي في مالي، ومدرسة عليا للإدارة، ومركز لتدريب الكوادر الطبية، وحُصص لهم مبلغ ١,٦ مليون روبل، موزعة على ثلاث سنوات^(٧٦). ومن أجل تعزيز التنمية الزراعية في مالي وزيادة المساحة المزروعة وإنتاج المحاصيل الزراعية، تم إبرام عقد رقم "ب ٩٢٢٥" بين مالي والسوفييت في

١٤ فبراير ١٩٦٣، وبمقتضاه تم تطوير نظام الري في نونو Niono وكوروماري Kouroumari، وتوريد المعدات الزراعية "من الآلات الثقيلة مثل الجرارات والشاحنات"^(٧٧).

وامتدت المساعدة السوفيتية إلى مكافحة الآفات من أجل زيادة الإنتاج الزراعي في مالي، وتصدير المنتجات الزراعية، فوفقاً للعقد رقم "٩٢٢٥" المبرم مع وزارة التنمية في مالي في ٦ يونيو ١٩٦٣، تم إرسال عدد من الطائرات السوفيتية إلى باماكو لمكافحة الآفات، وكذلك عدد من الأفراد الطيارين والفنيين والمترجمين الفوريين، كما تم إبرام عقد آخر رقم "٩٢٢٥" في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٦٣، بمقتضاه طور السوفييت نظام الري في مالي على مساحة بلغت ما بين ٨-٩ آلاف هكتار في منطقتي نونو وكوروماري، مستخدمين معدات كهربائية حديثة، وقاموا بإرسال المهندسين وعلماء المياه والميكانيكيين والكهربائيين إلى مالي^(٧٨)، وإرسال اثنين متخصصين في الإحصاء الزراعي والإحصاءات الاقتصادية عام ١٩٦٤م^(٧٩) من أجل عملية التنمية الزراعية في مالي.

وفي ضوء هذا الدعم السوفيتي، لم يكن هناك سوى تسع مزارع أرز نشطة وقت استقلال مالي، وكان معظم الأرز الذي يستهلكه المليون يتم استيراده من الخارج، وبفضل المساعدة السوفيتية والصينية معاً في تطوير المزيد من المزارع في مالي، أوقفت حكومة باماكو بحلول عام ١٩٦٢م استيراد محصول الأرز من الخارج^(٨٠).

ولكن نجاح التجربة السوفيتية في مجال الزراعة في مالي، كان مؤقتاً في السنوات الأولى من استقلال مالي حتى عام ١٩٦٣م، وفيما بعد فشلت هذه التجربة الاقتصادية بشكل رئيس بسبب ركود الإنتاج الزراعي والأخطاء الإدارية ونقص الكوادر المؤهلة، إضافة إلى فشل النظام في تحديث الزراعة، مع استمرار استخدام الآلات التقليدية، والدلالة على هذا الفشل أن الإنتاج الزراعي في مالي لم يصل إلى النتائج المتوقعة في الخطة الخمسية التي توقعت نموًا سنويًا طموحاً للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٪. ومع ذلك، كانت النسبة ٣،٢٪ فقط خلال فترة الخطة "١٩٦١ - ١٩٦٦"^(٨١). أي ما يزيد قليلاً عن ربع المتوقع من الخطة الخمسية.

وإضافة للأسباب آنفة الذكر في فشل التجربة الزراعية في مالي، فإن تصاعد النفوذ الصيني في مالي ترتب عليه إهمال الخبراء السوفييت للتجربة الزراعية في باماكو.

ب- التعدين

حظي التنقيب عن النفط باهتمام كبير من كلا الجانبين المالي والسوفييتي، لإدراكهما أن اكتشافه له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية للدولة الأفريقية الفتية، وقد بدأت المفاوضات حول إمكانية التنقيب عن النفط في مالي منذ عام ١٩٦١ عندما وُقِعَ عقد رقم ٤١٠ للتنقيب عن المواد الخام الأسمنتية والطفلة البترولية في شهري يوليو وأغسطس من العام نفسه، والعقد رقم ٤٥٨ للتنقيب عن الذهب والماس، وقُدِّمت المساعدة السوفيتية في إطار البحث والتنقيب عن رواسب الموارد المعدنية، وبناء المصانع والمعامل، وتوفير المعدات اللازمة للتنقيب، وتوفير الموظفين للمؤسسات التي تم بناؤها^(٨٢).

كما طلبت مالي من السوفييت بإجراء مسح مغناطيسي جوي في منطقة جاو ميناكا Gao-Ménaka "شمال غرب مالي" حيث تركز الرواسب المعدنية هناك، إلا أن السوفييت أخرجوا توقيع العقد وتقادوا اتخاذ القرار بسبب التكلفة المرتفعة للأعمال، حينئذ لجأت مالي لفرنسا عام ١٩٦٢ لتتولى الأخيرة تلك المهمة، وفي الوقت ذاته اتخذ السوفييت قرارًا بإجراء مسح مغناطيسي جوي للتنقيب عن النفط في منطقة تاودينيت Taoudénit "شمال مالي" بشروط ميسرة^(٨٣).

وبموجب العقد رقم ٤٥٨ المؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٦١ بين السوفييت ومالي، تم التنقيب عن رواسب الذهب والماس، وبدأ العمل في أربع مناطق رئيسية وهي: كانجابا Kangaba، بالا Bala، حوض نهر باجوي Bagoé، وحوض نهر فابولاكو Faboulako، وشملت العملية تطوير المواقع، وتصميم العمل، واستخراج العينات، وإجراء الأبحاث في المختبرات، وصولاً إلى حفر الآبار باستخدام ماكينات "Amurets" التي تم توريدها بموجب العقد. وقد أسهمت المساعدة السوفيتية في إجراء عمليات الاستكشاف الجيولوجي لتحديد الأماكن الموجودة في باطنها الذهب في مالي، وبلغ إنتاجها ١٥٠-٢٠٠ كجم من الذهب سنويًا اعتبارًا من عام ١٩٦٥م، ووصل عام ٢٠١٩ إلى ٦١ طنًا^(٨٤).

وبموجب العقد رقم ٤١٠ المؤرخ في ٢٢ يوليو ١٩٦١ كان المشروع السوفيتي الأكثر نجاحًا وهو استكشاف المواد الخام للأسمت، وتطوير ثلاثة مواقع غنية برواسب واعدة للبوكسيت في غرب باماكو، وبليا Baléa، وكنيبا Kéniéba، وتم اكتشافه من قبل الشركات الفرنسية خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٠، بالإضافة إلى وجود رواسب في بافولابي كايس Kayes - Bafoulabé باحتياطي قدره ١٨,٥ مليون طن، وكان هذا الأساس لبناء مصنع ديامو

Diamou - غرب مالي - للأسمت^(٨٥). وفي عام ١٩٦٤، تم إبرام العقد رقم ١٠٧٠ بين السوفييت ومالي، بموجبه مُنحت مالي مبلغ ٦٠٠ مليون فرنك مالي لشراء معدات للتنقيب عن النفط، وعلى الرغم من جهودها في التنقيب والحفر فإنه لم يتم العثور على إنتاج نفطي في تلك المناطق^(٨٦).

مما سبق نجد الجهود السوفيتية في البحث والتنقيب عن النفط والذهب والماس في مالي، وتقديم المنح والقروض لشراء المعدات اللازمة لذلك، وبناء مصنع ديامو للأسمت، إضافة لتوفير فنيين وموظفين للمؤسسات التي تم إنشاؤها.

ج- الإنشاءات العامة والبنية التحتية

رَكَزَت مالي في استراتيجيتها على المشروعات الصغيرة لتقليل الاعتماد على الواردات، وحرصت على مشاركة الاتحاد السوفيتي في تطوير الصناعات الخفيفة، ومن دلائل ذلك بعد زيارة الوفد السوفيتي الأول في أواخر عام ١٩٦٠، طلب موديبو كيتا المساعدة السوفيتية في بناء مصنع أسمنت في جاو Gao، ومجزر حديث مجهز بثلاجات في باماكو، ومصنع ألبان، ومصنع صابون، وكان من المتوقع أن يصل الاستثمار السوفيتي في الصناعات الخفيفة في مالي إلى حوالي ١٠ ملايين روبل^(٨٧). ووصل مشروع موديبو كيتا الاشتراكي إلى ذروته عام ١٩٦٥، بعدما نجح في توقيع اتفاقية مع شركات البناء السوفيتية لإنشاء مصنع ديامو للأسمت بطاقة ٥٠ ألف طن في السنة، وكان الجانب المالي مسؤولاً فقط عن توفير الأرض المجانية وبناء طريق وجسر عبر نهر السنغال من المحجر إلى أراضي المصنع، وتم افتتاح المصنع في العام نفسه^(٨٨).

وكان أهم عنصر في المساعدات السوفيتية هو بناء المؤسسات على أن تزودها مالي بموظفين محلّيين مؤهلين تأهيلاً عالياً؛ لأن وجود كوادر خاصة في المؤسسات أمرٌ مهمٌ لضمان السيادة الاقتصادية لمالي، ومن أجل ذلك وافق الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٣ على تشييد مدرسة إدارية عُليا مجاناً في باماكو وتزويدها بالآلات اللازمة من أجل تدريب المسؤولين في الحزب، وتنشيط الحزب الحاكم الذي نجح في تدريب ٢٥٠ طالباً، وعندما بدأ السوفييت في بناء المدرسة سافر ١٤ موظفاً قيادياً في الاتحاد السوداني إلى موسكو للتدريب في مدرسة الحزب الشيوعي^(٨٩).

كما قام السوفييت بتشبيد مدرسة طبية لتدريب الممرضات لعدد ٢٠٠ طالب، ومركز تدريب للإخصائيين الزراعيين من المؤهلات العليا والثانوية والمهندسين الميكانيكيين لإجمالي ٦٠٠ طالب^(٩٠). وقد تم التخطيط لتخصيص ١,٦ مليون روبل لبناء هذه المؤسسات التعليمية، كما تم اقتراح بناء مركز زراعي في كاتيبوجو Katibougou على حساب المساهمات السوفيتية في صندوق خاص للأمم المتحدة، كما تم تدريب الطلاب الأفارقة في الجامعات الروسية برعاية جامعة الصداقة بين الشعوب The Peoples' Friendship University " وتحمل رمزياً اسم باتريس لومومبا". وعلى مدار أكثر من ٥٠ عامًا، درّبت تلك الجامعة أكثر من ٢٥٠ متخصصاً من طلاب مالي^(٩١).

وإضافة لتشبيد المنشآت الصناعية والتعليمية امتدّت المساعدات السوفيتية لتأسيس المنشآت الرياضية، حيث انتهى السوفييت من تشبيد استاد رياضي في باماكو عام ١٩٦٧ اتسع لـ ٢٥٠٠٠ مقعد^(٩٢). واعتباراً من عام ١٩٦١، بلغ إجمالي المشاركة السوفيتية في مالي ما يقارب من ٥٠ مليون روبل "٤٥ مليون دولار أمريكي، أو حوالي ١٣ مليار فرنك أفريقي"، موزعة على ما يقرب من خمسة عشر مشروعاً رئيساً^(٩٣).

كما طالت المساعدات السوفيتية مجال الطرق والمواصلات في مالي، فتعدّ الأخيرة من الدول الحبيسة التي تعتمد على الدول المحيطة في تصدير وتوريد البضائع، وحاولت بعد الاستقلال تعزيز علاقتها مع كثير من دول الجوار وتوطيد علاقتها التجارية مع جيرانها، وتوقيع بروتوكولات بينها وبين دول الساحل أو الموانئ لتسهيل التصدير والتوريد^(٩٤).

فالوصول إلى الموانئ على المحيط الأطلسي أمرٌ حيويٌّ بالنسبة لمالي، فقبل الاستقلال كانت الإمدادات المتجهة إليها تأتي عبر ميناء داكار في السنغال، وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٤، قام الفرنسيون ببناء خط سكة حديد يربط داكار بباماكو، ثم إلى كوليكيرو Koulikoro على ضفاف النيجر، حيث يمكن نقل البضائع على الصنادل إلى مناطق موبتي Mopti، وتمبكتو Timbuktu، وجاو Gao، ولكن في أعقاب الاستقلال عام ١٩٦٠ كانت هناك أزمة في طرق الإمداد، لأن حكومة باماكو أرادت تحقيق التوازن بين رغبتها في الانفصال عن فرنسا والمجتمع الفرنسي مع ضرورة مواصلة التجارة مع السنغال وكوت ديفوار، وكلاهما شريكان فرنسيان أساسيان؛ لذا حدّدت وزارة التجارة بمالي أن المعضلة الأكثر إلحاحاً بعد الاستقلال هي "معضلة النقل"، وتشكّل عنق الزجاجة^(٩٥).

وإضافة لمعضلة ربط مالي بالبحر، عانت باماكو من تدهور شبكة السكك الحديدية غير المتطورة، وُعد المؤسسات الاستراتيجية الرئيسة عن القضبان بمسافات طويلة، على سبيل المثال، كان متوسط المسافة بين مناجم البوكسيت الثلاثة وأقرب خط سكة حديد ما بين ١٥٠-٢٠٠ كم؛ لذا ارتفعت تكلفة نقل المواد الخام وتجاوزت أحياناً تكلفة الموارد، مما جعل استخراج الأخيرة وتصديرها غير مُجزٍ. فوجد تكلفة تصدير البوكسيت عبر السنغال كانت تقريباً ٣٠ روبلاً للطن، والسعر العالمي للبوكسيت ما بين ٥-٨ روبل للطن، وتكاليف النقل إلى محطة السكك الحديدية بالطرق غير الممهدة "تقريباً ١٥٠ كم" ما بين ٢-٤ روبل للطن^(٩٦). ونخلص من ذلك أن الطرق غير الممهدة في مالي، وُعد المسافة بين مناجم البوكسيت وأقرب خط سكة حديد، أدى لارتفاع تكلفة الموارد؛ لذا كان من الضروري تمهيد الطرق وتطويرها.

وبناء عليه استحوذت مسألة تطوير النقل والمواصلات لتصدير منتجات مالي بعد الاستقلال على أهمية كبيرة في سياق المواجهة بين الدول الغربية والاشتراكية^(٩٧)، وأسرع السوفييت في دراسة تلك المعضلة من قبل لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية السوفيتية التي ذكرت أثناء مناقشتها لها أن طريق داكار هو شريان النقل الرئيس الذي يوفّر لباماكو الوصول إلى البحر، لكن السنغال أغلقت الحدود خلال الفترة "١٩٦٠-١٩٦٣"، ممّا أجبر مالي والاتحاد السوفيتي على البحث عن طرق أخرى لتصدير منتجات مالي، وإعادة توجيه الممر التجاري جنوباً إلى غينيا ذات التوجهات السياسية المناهضة لفرنسا منذ عام ١٩٥٨، ومغادرتها منطقة الفرنك عام ١٩٦٠؛ لذا بدت غينيا للسوفييت مرشحاً مثالياً لبناء شبكة سكة حديد من أجل تصدير سلع مالي، ورأى السوفييت أن الحلّ الوحيد هو تطوير ميناء كوناكري، وتقديم المساعدة لتحسين البنية التحتية للنقل في كلّ من غينيا ومالي^(٩٨).

لذا اقترحت حكومة باماكو بناء خط سكة حديد يمتد من باماكو Bamako وصولاً إلى كانكان Kankan في غينيا، وانضم إلى الخط الموجود - المتدهور - من كانكان Kankan إلى كوناكري عبر مامو Mamou وكينديا Kindia، واقترحت مالي أن تقسم الحكومتان - مالي وغينيا - النفقات بالتساوي، ووافقت الحكومة السوفيتية على تمويل جزء من المشروع وتوفير الخبراء ومواد البناء^(٩٩). وبناء عليه أرسل السوفييت ما بين "٣٠٠ - ٤٠٠" فنياً سوفيتياً إلى مالي، وأجروا مسجاً لعدد من المشروعات المختلفة منها تشييد طريق خط سكة حديد لربط مالي بالبحر، وتم تنفيذ الجزء الأول من السكة الحديد^(١٠٠) "٣٠٠ كيلومتر من كوناكري إلى مامو"،

واكتمل معظمه في أواخر عام ١٩٦١، ثم اتفق البلدان على تقسيم النفقات بشكل متناسب لمواصلة بناء الجزء المتبقي من خط سكة حديد يمر من وسط غينيا إلى باماكو^(١٠١). وبموجب اتفاقيات عام ١٩٦١ بين مالي وغينيا والاتحاد السوفيتي، تعهد الأخير ببناء خط سكة حديد باماكو - كوروسا Kouroussa بحلول عام ١٩٦٣، ورغم مميزات هذا الخط لتصدير بضائع مالي إلى السوق العالمية، فإن السوفييت لم ينفذوا المشروع، بعد قرار مالي بالانضمام مجددًا إلى منطقة الفرنك عام ١٩٦٧، وتطلّع رئيسا السنغال ومالي إلى ضمّ غينيا إلى المنطقة النقدية؛ مما انعكس ذلك على تدهور العلاقات الثنائية بين غينيا ومالي، إضافة إلى التدهور الاقتصادي في مالي الذي كان سببًا رئيسيًا في إلغاء المشروع لارتفاع تكلفته التي كانت تُقدّر بـ ٣٦ مليون دولار أمريكي^(١٠٢). وما زالت قضية كسر حصار النقل في مالي حادة حتى وقتنا الحاضر.

وهكذا مسّت المعونة السوفيتية لمالي مجالات عدّة مثل: الزراعة، الصناعة، التعليم، التنقيب عن البترول والذهب والماس، والنقل والمواصلات، وكما هو واضح أن السوفييت قدّموا بسطاء مساعدات طائلة لمالي في أعقاب استقلالها عام ١٩٦٠م، وظلّ مؤشر السخاء في تصاعد حتى عام ١٩٦٣م، ثمّ انتكس وحدث اهتزاز في البندول عام ١٩٦٤م بعد تصاعد النفوذ الصيني في مالي الذي أسفر عن تضاؤل النفوذ السوفيتي في مالي.

رابعًا- المعونة السوفيتية في ضوء تصريحات صنّاع القرار في مالي

كما سبق أن ذكرنا أنّما أن مالي من الدول الراديكالية التي اهتمّ بها السوفييت مبكرًا، فمنذ أن أعلنت استقلالها عام ١٩٦٠، تلقت المعونات والمساعدات السوفيتية التي امتدت لكثير من المجالات، وبدأت تظهر آثارها على اقتصاد مالي منذ عام ١٩٦٣؛ لذا كان طبيعياً أن نتساءل ماذا عن تقييم الجانب المتلقي لتلك المعونات؟ فهذا ما سنجده في تصريحات مسؤولي مالي سواء بالإيجاب أو السلب.

أثناء زيارة مامادو أف. Mamadou Af. - وزير الأشغال والمعادن والطاقة في مالي - لموسكو في ٢١ سبتمبر ١٩٦٣م استقبله كوسيجين - النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وأجرى مناقشة حول تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين السوفييت ومالي، حينئذ نشرت صحيفة برافدا في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣ تصريحًا لـ "مامادو أف." بقوله: "وجدت مالي في الاتحاد

السوفيتي صديقًا عظيمًا يمكن الاعتماد عليه بقوة...^(١٠٣). ويبرز من ذلك مدى التفاعل الإيجابي من جانب صنّاع القرار في مالي تجاه المساعدات السوفيتية حتى عام ١٩٦٣. على النقيض من ذلك، نجد أنه وأثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي Zhou En lai لدول غرب أفريقيا الثلاث: غانا، وغينيا كوناكري، ومالي في الأول من فبراير ١٩٦٤، أعرب موديبو كيتا لـ "شو إن لاي" عن عدم رضاه عن المعونة المقدمة من الجانب السوفيتي، وقال: إن فوائد القروض السوفيتية مرتفعة، ورواتب المتخصصين كانت عالية، وكفاءتهم منخفضة^(١٠٤). ويتضح من ذلك بداية مؤشرات سخط رأس النظام في مالي من المعونة السوفيتية وكثرة مساوئها، وهذا يدل عن بدايات التباعد السوفيتي - المالي، خصوصًا ما كشفه موديبو كيتا عن عدم رضاه عن المعونة السوفيتية أمام حليفه الصيني المنافس الأكبر للسوفيت في مالي.

وزداد استياء مالي من برامج المساعدات السوفيتية عام ١٩٦٥؛ لأنها كانت باهظة التكاليف^(١٠٥)، وعلى الجانب الآخر ضجر السوفييت ضجرًا شديدًا من معاملاتهم مع الماليين، ومن ثم تقلّصت المساعدات السوفيتية لمالي بشكل كبير^(١٠٦). وعلى النقيض من ذلك أصبحت باماكو مفتونة بالثورة الصينية، وشهدت نموًا متزايدًا للنفوذ الصيني بل في أفريقيا جنوب الصحراء عامة^(١٠٧).

وكان لهذا التقارب الصيني - المالي أثر في جعل المخطّطون السوفيت عام ١٩٦٦ ينظرون إلى برنامج المساعدات لمالي بشكل أكثر واقعية، وترددوا كثيرًا في تنفيذ المشاريع التي ليس لها مبرر اقتصادي طويل الأجل، ومؤشر ذلك حينما قام وفد من باماكو بزيارة موسكو في مايو عام ١٩٦٦ من أجل الحصول على مساعدات سوفيتية إضافية، ولكنه فشل، وعاد بوعدها بتمديد قرض صغير بالعملة الصعبة فقط^(١٠٨).

وفي ظلّ هذا التباعد السوفيتي - المالي، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في باماكو خلال عام ١٩٦٧، أُجبرت مالي لأن تتحرك أقرب إلى فرنسا من أجل الحصول على المساعدة الاقتصادية والمالية، وفي الوقت ذاته، ظلّت تدعّم الصين والاتحاد السوفيتي في الشؤون الدولية من أجل الحصول على المساعدة الاقتصادية من كليهما^(١٠٩). ولكنها كانت أقرب للصين الشيوعية التي أسّست عدة مشاريع هناك خلال عام ١٩٦٧ مثل: تشييد السينما، ومصنّعًا للسكر، والكبريت، والنسيج، وبدأوا في تشييد مطحنة أرز، وبالنسبة لمصنع الكبريت كانت مالي تعتمد على الصين

في إمدادات الكبريت، وكان مصنع الكبريت والنسيج منافسين للمصانع المماثلة التي بنتها الصين الشيوعية في غينيا^(١١٠).

وخلاصة القول إن ترجمة انفتاح مالي خلال السنوات الأخيرة من حكم موديبو كيتا على الصين الشيوعية من ناحية، وفرنسا من قوى المعسكر الغربي من ناحية أخرى، هو احتياجها الشديد للمساعدات الاقتصادية لمعالجة اقتصادها المتدهور، مما جعلها تختار طريق العودة لمنطقة الفرنك مرة أخرى.

الخاتمة:

عانت مالي أثناء الاستعمار الفرنسي من تدهور حادّ في المجالات السياسية والاقتصادية كافة، واستغلال ثرواتها لصالح المستعمر مع عدم اعتناء بالبنية التحتية للبلاد، ظلّ هذا الوضع المزري هكذا حتى تصاعد حركة التحرر الوطني في أواخر الخمسينيات، حينها أسرعت القيادة الوطنية الصاعدة في مالي بحمل لواء النضال للتخلص من الارتباطات والاتفاقيات كافة بدولة الاستعمار القديم، والخروج من المجتمع الفرنسي في أغسطس عام ١٩٦٠، فعاقبت باريس باماكو وفرضت حصاراً سياسياً واقتصادياً عليها، تزامن هذا مع المنافسة الشرسة بين الكتلتين الغربية والشرقية من أجل استقطاب الدول الأفريقية حديثة الاستقلال إلى معسكرهما، فولّت مالي وجهها شطر المعسكر السوفيتي، وتبنّت المسار والمبادئ الاشتراكية، وبدأت بعقد اتفاقيات اقتصادية مع السوفييت من أجل الحصول على المعونات والمساعدات لبناء الدولة الناشئة الجديدة، ودعم عملية التنمية، والتغلب على التخلف الاقتصادي الذي أصابها؛ فقدّم السوفييت العون والمساعدات التي امتدت لكثير من المجالات المختلفة في مالي.

وتستنتج الدراسة أن المعونة السوفيتية الاقتصادية والفنية لمالي خلال فترة حكم موديبو

كيتا، مرّت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة التفاعل النشط، وهذه المرحلة استمرّت خلال السنوات "١٩٦٠-١٩٦٣"، حيث كان هناك تفاعل سوفيتي - مالي إيجابي أسفر عن عقد اتفاقيات اقتصادية عدّة بموجبها تمت معالجة كثير من مشاكل التنمية في مالي، حيث ركّزت المساعدة السوفيتية على تخطيط المشاريع وتطويرها، وتوريد المعدّات والآلات الفنية، وتدريب الموظفين على هذه الآلات. ونلمس خلال تلك المرحلة التأثير الإيجابي للمعونة السوفيتية من زيادة السيادة الاقتصادية لمالي، إذا ما تمّ مقارنة ذلك مع المعونة الغربية التي تفرض شروطاً وتوجهات معينة عند تقديمها، وأيضاً زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، واستكشاف الموارد البترولية ومناجم البوكسيت، والبحث عن مورد الذهب والماس.

كانت تلك المرحلة هي الأصعب في بناء مالي اقتصادياً؛ حيث كان لدى حكومة باماكو خطط تنموية طموحة، اعتمدت في تحقيقها - إلى حد كبير - على المعونة السوفيتية. وشهدت علاقات نشطة بين السوفييت ومالي، ممّا ترتب عليه معونات كبيرة من جانب السوفييت من أجل تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية: الزراعة، التنقيب عن النفط والذهب والماس، وبناء

المصانع، والمزارع، وتشبيد مراكز التدريب الزراعية والطبية، وتزويد المنشآت المشيئة بالمعدات والآلات الحديثة، والفنيين والمهندسين، بالإضافة إلى ذلك تدريب العمالة المحلية على الآلات الحديثة.

المرحلة الثانية: مرحلة الخمول والتباعد، وهذه المرحلة استمرت خلال السنوات "١٩٦٤-١٩٦٨"، وشهدت إبراز سلبيات المعونة السوفيتية من قبل صنّاع القرار في مالي، مثل التكاليف الباهظة، وفوائد القروض المرتفعة، أيضًا تقاعس الجانب السوفيتي من تقديم معونات إضافية لمالي بسبب النقص في العمالة المحلية المؤهلة، وجهل العمالة بالعمل على الآلات الحديثة مما تسبب في عطل دائم لمعدات المصانع باهظة الثمن، ومن ثمّ حدث خمولٌ وتباعد في العلاقات بين الطرفين.

حينئذٍ شهدت مالي تقامًا للأزمة الاقتصادية، واحتياجها الشديد للمساعدات والمعونات لمعالجة التدهور الاقتصادي، فأجبرها ذلك على الانفتاح في تلقّي المساعدات والمعونات - الضرورية لاستقرار الأوضاع - من أي مصدر، وبناء عليه أدارت وجهها شطر بكين؛ لملء الفراغ الناجم عن التباعد السوفيتي، فعقدت الاتفاقيات معها، وشيّدت الصين الشيوعية مشاريع فعلية على أرض الواقع، مثل: مصنع السكر، والكبريت، ومطحنة الأرز... إلخ، ولم تكتفِ بامكو بذلك، بل اقتربت أكثر من دولة الاستعمار القديم "فرنسا" آملة في أن تقدم يد العون لمعالجة الاقتصاد المالي، ومن ثمّ قررت العودة إلى منطقة الفرنك مرة أخرى عام ١٩٦٧.

(1)- Iandolo, Alessandro, Soviet Policy in West Africa, 1957-64, Ph.D.,

Department of Politics and International Relations, University of Oxford
2011.

-Iandolo, Alessandro, Arrested development, Soviet Union in Ghana, Guinea, and
Mali, 1955-1968, Cornell University Press, Ithaca and London, 2022.

-Davidchuk, A. S., Others, Soviet structural aid to the Republic of Mali in 1960—
1968, Vestnik Rudn, International Relations, Vol.22, No.4, 2022.

(٢) عُرفت مالي بحدودها الحالية بعدة أسماء خلال الفترة الاستعمارية منذ عام ١٨٨٠م، والتي منها تسمية

منطقة أعالي النهر، ثم أعالي السنغال والنيجر، ثم السودان الفرنسي Soudan- Francais، وذلك في

خضم التوسّع الفرنسي في أقاليم غرب أفريقيا منطلقًا من سان لويس Saint-Louis بالسنغال، واحتلال

منطقة النيورو عام ١٨٩١م، وتميكتو ١٨٩٤م، جاو وزندر عام ١٨٩٩م، وفي هذه العام الأخير تشكّل ما

يعرف بـ "السودان الفرنسي"، وظلّ هذا الاسم يُطلق عليها إلى أن حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠م وتم

تغيير اسمها إلى "جمهورية مالي". انظر: إبراهيم بنقة، مشكلة بناء الدولة في مالي؛ بين الإرث الاستعماري

وأزمة الهوية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد ٣، مايو ٢٠٢٠م، ص ١٧١-١٧٢.

(3)History of Africa...African nations and leaders, the Diagram group,New York:
facts on file, 2003,p.60.

(٤) وُلد موديبو كيتا عام ١٩١٥م في بامكو لأسرة مسلمة تنتمي لقبائل المالنكي Malinke التي تمتد جذورها

إلى إمبراطورية مالي القديمة، وزاول دراسته الابتدائية في بامكو بين سنتي ١٩٢٥-١٩٣١م، ليلتحق بعدها

بالمدرسة الابتدائية العليا "تيراسون دو فوجار Terrasson de Fougeres " تسمى اليوم ثانوية الأسقيا محمد"،

ليلتحق بعدها بمدرسة ويليام بونتي العليا École Normale Supérieur William Ponty في داكار، وهي

المؤسسة التعليمية الفرنسية الرائدة في غرب أفريقيا الفرنسية AOF التي شكّلت النخبة في غرب أفريقيا. وبعد

تأهيله والعمل كمدرس، انضم إلى إحدى الجماعات الشيوعية الأولى في السودان الفرنسي، وكان من بين

الشركاء الرئيسيين وراء إنشاء حزب RDA في مؤتمر بامكو في عام ١٩٤٦م. وفي الوقت نفسه، ساعد كيتا

في تأسيس الاتحاد السوداني التجمع الديمقراطي الأفريقي (US-RDA) في السودان الفرنسية. وفي عام

١٩٥٦م انتخب عضوًا في الجمعية الوطنية بباريس، وشغل فيما بعد منصب وزير الدولة لشؤون أقاليم ما وراء

البحار في حكومتين فرنسيتين، كان كيتا أقرب إلى المؤسسة الفرنسية من سيكو توري، على الرغم من أنه كان

مؤمنًا بالمبادئ الاشتراكية ومناهضًا للاستعمار، فإنه كان على استعداد للتعاون مع السلطات الفرنسية والوصول

إلى الاستقلال من خلال خطوات تدريجية. انظر: إبراهيم بنقة، موديبو كيتا؛ رجل الرهانات الوطنية والقضايا

الأفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، الجزائر، المجلد ٣، العدد ٨، مايو ٢٠٢٠م، ص ٥٠؛ انظر

Iandolo, Alessandro, Arrested development, Soviet Union in Ghana, Guinea, أيضًا:

and Mali, 1955-1968, op.cit., P. 82.

(5)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., PP.81-82.

انظر أيضاً: دونالد ل. وايدنر، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ترجمة علي أحمد فخري، شوقي عطا الله الجمل، تقديم عبد الملك عودة، ج ١، مؤسسة سجل العرب، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك، ١٩٧٦، ص ٤٤٤، ٤٤٦، إبراهيم بركة، موديبو كيتا؛ رجل الرهانات الوطنية والقضايا الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد ٣، العدد ٨، مايو ٢٠٢٠م، ص ٥٢.

(٦) عبدالسلام عمر أحمد عرقوب، العلاقات المصرية الغينية " غينيا كوناكري " ١٩٥٨-١٩٨٤م، رسالة

دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٤٤

(٧) فيج. جي. دي، تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق د. السيد يوسف نصر، راجع الترجمة إلى

العربية د. بهجت رياض صليب، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص ٤٠٣.

(8)Diallo, Pemberton, Diallo, Geraldyn Pemberton, The philosophy of Ahmed Sekou Toure and its impact on the development of the Republic of Guinea: 1958-1971, Ph.D., the Graduate Faculty in History, University of New York, 1990, p. 173.

(٩) أسامة عبدالنواب، العلاقات بين مصر وغانا ١٩٥٧-١٩٦٦م، سلسلة بحوث أفريقية، العدد ٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ١٨٦.

(10)Diallo, Pemberton, Op. Cit., p.173.

(١١) فيما يتعلق بمواد هذا الدستور ما يلي: أن تكون فرنسا مع أفريقيا اتحاداً فيدرالياً، وأن تتكون حكومة

الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية، ومندوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة وسكرتير عام ومستشار فني، وطبقاً للمادة ٧٨ من الدستور فإن المجتمع الفرنسي مسئول عن السياسة الخارجية، وعن شئون الدفاع وإصدار العملة والشئون الاقتصادية العامة، والتعليم العالي، وأن للجماعة مجلساً تنفيذياً من رؤساء حكومات الجماعة لدراسة المسائل الكبرى التي سبق أن بحثها مجلس الوزراء، وأن يكون للجماعة مجلس شيوخ من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء، وأن تقدم فرنسا المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة. للمزيد

راجع: عبدالسلام عرقوب، مرجع سابق، ص ٤٤، انظر أيضاً: Cort, Leon Lioyd, the quest for socio-economic and political change in guinea: aspects of the political ideology of Ahmed Sekou Toure, Ph.D., Graduate school, Boston University, 1982, p.31.

(١٢) فيج. جي. دي، مرجع سابق، ص ٤٠٣، انظر أيضاً

:Amin, Julius, United States peace corps volunteers in Guinea: a case study of US-African relations during the cold war, Journal of Contemporary African studies, 16th Feb. 1998, p. 198-

(١٣) محمد فايق، عبدالناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٤٩،

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول رد الفعل الفرنسي على رفض غينيا كوناكري دستور شارل ديغول وغادرت

المجتمع الفرنسي. انظر: علي متولي أحمد، صراعات الحرب الباردة في أفريقيا "غينيا كوناكري نموذجاً"

١٩٥٨-١٩٨٤م، تقديم: السيد فليفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩م.

(١٥) محمد فايق، مصدر سابق، ص ٥٠.

(16) حمدي حامد خليفة صبرة، العلاقات بين مصر ومالي ١٩٦٠-١٩٨١م ..دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسسيوط، جامعة الأزهر، ٢٠١٨م، ص ١٢؛ انظر أيضًا: New York Times, Victim of Mali Coup: Modibo Keita, Nov 20, 1968, see also, Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 87, History of Africa...African nations and leaders, the Diagram group, New York: facts on file, 2003, p.60.

(17) CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali: another broken showcase, March 1969, see also, Sangare, Issa Balla Moussa Modibo Keita..la renaissance Malienne, Préface de André Bourgeot , L'Harattan , Paris, 2016, p.52.

(١٨) فيج. جي. دي.، تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق د. السيد يوسف نصر، راجع الترجمة إلى العربية د. بهجت رياض صليب، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص ٤٠٦.

(19) Migani, Guia, L'indépendance par la monnaie : la France, le Mali et la zone franc, 1960-1963, [Relations internationales 2008/1 \(n° 133\)](#), p.23.

(20) Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 87.

(21) Migani, Guia, op.cit., p.23.

(22) FRUS 1958-1960, Africa , Volume XIV, U.S. recognition of and concern with newly – independent African states, Editorial Note, p.213 .

(23) Legvold , Robert, Soviet Policy in West Africa, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1970 , p.91.

(24) Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit, PP. 88-89.

(25) Fougère, Pauline, Etat, idéologie et politique culturelle dans le Mali postcolonial (1960-1968), Département D'histoire, Faculté des Lettres et Sciences humaines, Université de Sherbrooke, 2012, p.38.

(٢٦) عقد سنجور في 23 أغسطس 1960 م مؤتمراً صحفياً أوضح فيه أسباب تفكك اتحاد مالي، ومنها عدم التناغم والانسجام في طريقة الإدارة والحكم ثم الناحية الأيديولوجية بشكل نسبي، وأوضح سنجور أن الإدارة السودانية إدارة شمولية "في حين السنغال أرادت نظاماً ديمقراطياً في ظل اتحاد مرن، والأسوأ من ذلك كله هو "تدخل موديبو كيتا في الشؤون الداخلية لجمهورية السنغال على حد قوله، بمعنى آخر حسم التنافس على الحكم وكذلك الاختلاف في الآراء السياسية بين سنجور وكيتا مصير الاتحاد، فالقادة السودانيون لا يخفون تعاطفهم مع الأيديولوجية الماركسية، على العكس من القادة السنغاليين الذين اتسموا بالاعتدال، ومن ثم تفكك وانهار الاتحاد. لمزيد من التفاصيل انظر:

Cooper, Frederick ,Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945- 1960, Princeton University Press, 2014, p. 406, see also, Fougère, Pauline, op.cit., p.38, Migani, Guia, op.cit., p.23.

- (٢٧) دونالد ل. وايدنر، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ترجمة علي أحمد فخري، شوقي عطا الله الجمل، تقديم عبدالملك عودة، ج ١، مؤسسة سجل العرب، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك، ١٩٧٦م، ص ٤٦٠؛ انظر أيضًا: مادي إبراهيم كانتني، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ ١٩٩١م، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٦م، ص ٣٠، ٣١
- ؛ Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 88, see also, Keita ,Modibo, The Foreign Policy of Mali , International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 37, No. 4 (Oct., 1961), PP.435,438.
- (28) Coulibaly, Abdoul Kader ,**Mali under International Pressure from 1960 to the Present Day**, European Academic Research, Vol. VI, Issue 10 , January 2019, p.5612.
- (٢٩) دونالد ل. وايدنر، مصدر سابق، ص ص 460-461، انظر أيضًا: حمدي حامد خليفة صبرة، مرجع سابق، ص ص ١٤-١٥.
- (30)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 89.م
- (31)FRUS, 1958-1960, Volume XIV, Memorandum from acting Secretary of State Dillon to president Eisenhower, Subject: recognition of the republic of Mali and letters to chiefs of State of Senegal and Mali, September 23, 1960, p. 226.
- (٣٢) حمدي حامد خليفة صبرة، مرجع سابق، ص ص ١٥.
- (33)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit, PP. 88-89.
- (34)Coulibaly, Abdoul Kader, **op.cit.**, p.5612, see also, Iandolo, Alessandro, Soviet Policy in West Africa, 1957-64, op.cit, P.234.
- (٣٥) نجوى عبدالمنعم أحمد مرسي، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه حركات التحرر الوطني غرب أفريقيا ١٩٤٥-١٩٦٠م (غينيا- غانا- ساحل العاج - نيجيريا)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، المجلد ٩١، العدد ٥، يوليو ٢٠٢٠م، ص ٩٢٧.
- (36)Muller , Kurt, Soviet and Chinese Programmers of Economic and Technical Assistance to African Countries, in The Soviet Bloc, China and Africa, Edited by, Sven Hamrell, Carl Gösta Widstrand, Published for The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala Pall Mall Press , London, 1964, p.105.
- (37)Ibid., PP.107-108.
- (38)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 105.
- (39)Ibid., P. 106.
- (40)CIA-RDP79T00975A005900010001-5, Central Intelligence Bulletin, internal situation in Mali, 9 August 1961.
- (41)Iandolo, Alessandro, op.cit., PP. 89-90.
- (42)Chicago Daily Tribune, Russia and Mali sign trade , cultural pacts, Mar 19, 1961, see also, Iandolo, Alessandro, op.cit., P. 105 .

(43)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, March 1969.

(44)Iandolo, Alessandro Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., PP. 105.

(45)The Washington Post, Russia Signs Pact With Mali, Mar 19, 1961, pg. A19 .

(46)Iandolo, Alessandro Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., PP. 105-106.

(47)Iandolo, Alessandro, Soviet Policy in West Africa, 1957-64, op.cit, P.233.

(48)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, op.cit.

(49)The Washington Post, Keita gets warm Soviet greeting, May 23, 1962, p.A9.

(50)Stevens, Christopher A., the Soviet Union and Black Africa, Palgrave Macmillan, UK, 1976,p.121.

(51)FO 371/161657, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Bamako to Foreign Office, NO. 1121- 57, JQ 1102- 8, Confidential, 18 October 1962.

(52)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p. 724.

(53)FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Bamako to Foreign Office, NO. 1121- 10, JQ1131138-2, 25 April 1963,see also, FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Moscow to Foreign Office, NO. 10372- 10-4, 10 April 1963 .

(54)FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Bamako to Foreign Office, NO. 1121- 10, JQ1131138-2, 25 April 1963.

(٥٥) بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وقلق الحكومة الفرنسية ورجال الأعمال التجاريين بسبب اعتماد فرنسا على القطن الأمريكي، اختار الحاكم العام لغرب أفريقيا الفرنسية " AOF " Afrique Occidental Francaise جوليس هنري جاستون Jules Henri Gaston عام ١٩٢٤م السودان الفرنسي "مالي لاحقاً" ليصبح مصدرًا رائدًا للقطن من أجل صناعة النسيج الفرنسية، وأطلقت الإدارة الاستعمارية أكثر مشاريع التحديث طموحًا في غرب إفريقيا، والتي تهدف إلى تحويل وادي النيجر إلى واحدة من أكبر مزارع القطن في العالم من خلال الزراعة المكثفة وتقنيات الري الحديثة، بإنشاء مخطط ري شمال شرق سيجو Segou على نهر النيجر؛ لذا تم إنشاء مكتب النيجر "ON" Office du Niger في عام ١٩٣٢م، وتوقع مؤيدو هذا المشروع خلق نظام اجتماعي وزراعة قطن رشيدة من خلال إدارة ومراقبة صارمة للمزارع الأفريقي، وكان هذا المشروع بمثابة تكتيف شديد للجهود الاستعمارية للسيطرة على العمال السودانيين؛ حيث استلزم المشروع إنشاء قوة عاملة ضخمة لا بد من إحضارها من المناطق النائية؛ لذا تم تجنيد آلاف الأفارقة، ومعظمهم من السودان الفرنسي وغرب فولتا العليا، ونقلهم بالشاحنات إلى موقع على نهر النيجر على بعد ٦٠ كيلو مترًا ، في ظل ظروف مروّعة، فلم تكن هناك حدود لساعات العمل، وبدأ العمال في Segou شمال شرق سيجو تطهير الأرض، وحفر قنوات الري مع انتشار الأمراض وكثير من الحوادث التي أودت بحياة مئات الأفارقة، وعندما اكتمل المشروع ، خطت الحكومة الاستعمارية لتوطين ٣٠٠ ألف شخص تزامنًا مع تطوير مليون

هكتار مروي تقع في منطقة غير مأهولة بالسكان نسبياً في السودان الفرنسي "مالي لاحقاً"، وتم توطين ، وتدريبهم وتزويدهم ، Yatenga مجموعات من مقاطعة موسي الشمالية على بعد ٦٠٠ كيلومتر من ياتينجا بموارد جديدة "الأسمدة، مبيدات الآفات، البذور الجيدة، الري" من أجل تحقيق مستويات دخل مرتفعة. وعلى الرغم من أن مكتب النيجر توقع توطين قرابة حوالي ٣٠٠ ألف مزارع ، فإن الحد الأقصى للإقامة كان ٣٧ ألف عام ١٩٦٧م؛ وبحلول عام ١٩٧٠م وصل إلى ٣٠ ألف. ويعزي فشل المشروع إلى فشل المكتب في جذب عدد كافٍ من المستوطنين، وعدم دراية المستوطنين بالتكنولوجيا التي أدخلها المكتب على المشروع؛ لذا غادر الكثير من المستوطنين وعادوا إلى فولتا العليا، وتم زراعة جزء بسيط من الأرض المخصصة للاستخدام الزراعي؛ وظل المشروع في كونه عملية مكلفة تتطلب تمويلاً خارجياً مستمراً حتى تظل قابلة للحياة. انظر:

Docking, Timothy Wiliam, International influence on civil society in Mali: The case of the cotton farmers Union, Sycov, Ph.D., Graduate School of Arts and Sciences, Boston University, p.84,89-90, see also, McMillan, E. Della, Sahel Visions: Planned settlement and river blindness control in Burkina Faso, University of Arizona Press. 1995, p.174,f.n 5, Iandolo, Alessandro, op.cit., P.81.

(56)FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Bamako to Foreign Office, NO. 1121- 10, JQ1131138-2, 25 April 1963, see also, FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Moscow to Foreign Office, NO. 10372- 10-4, 10 April 1963 .

(57)FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Moscow to Foreign Office, NO. 1129- 22-7, JQ 113138-4, 22 July 1963.

(58)FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Moscow to Foreign Office, NO. 1129- 12-12, 12 December 1963.

(59)Richardson, David Kenneth, an inquiry in to the nature of Chinese foreign aid experience, practice, and motivation, , 1959-1965 , master of Arts, Faculty of the graduate school, University of Southern California, 1966, p. 243 .

(60)Iandolo, Alessandro, Soviet Policy in West Africa, 1957-64, Ph.D., Department of Politics and International Relations, University of Oxford ,2011, P.253-254.

(61)Ibid., P.265.

(62)Pink , Jack T., Communist China's strategy toward Sub-Saharan Africa: an appraisal US Army War College, Carlisle Baraacks, Pennsylvania, 8 April 1966, PP.23-24.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل عن منافسة المعونة الاقتصادية الصينية للمعونة السوفيتية في مالي، انظر: بدوي رياض عبدالسميع، المعونة الاقتصادية والفنية الصينية لمالي ١٩٦١-١٩٦٨م، دراسة وثائقية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد الخامس، أكتوبر ٢٠١٨م.

(64)Pink , Jack T., op.cit., P.39, see also, The Washington Post, Russians in Mali, Jan 23, 1964, p.A17.

- (65)Touron, Manon, Le Mali, 1960-1968. Exporter la Guerre froide dans le pré carré français , Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin 2017/1 (N° 45), p.87.
- (66)Legvold , Robert, Soviet Policy in West Africa, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1970 , p.294, see also, Stevens, Christopher A., Op.cit.,p.121, Iandolo, Alessandro, Soviet Policy in West Africa, 1957-64, op.cit., P.265.
- (67)Keita ,Modibo, The Foreign Policy of Mali , International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 37, No. 4 (Oct., 1961), p.436.
- (68)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit, P. 120.
- (69)Docking, Timothy Wiliam, International influence on civil society in Mali:The case of the cotton farmers Union, Sycov, Ph.D., Graduate School of Arts and Sciences, Boston University, PP.89-90.
- (70)Nnoli ,Albert Okwudiba, Economic decolonization and inter-state politics in Africa: A Study of Ghana, Guinea, Ivory Coast, Mali, Nigeria and Senegal, , Ph.D., Political Science, international law and relations, Stanford University, 1967, P.185
- (71)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 120.
- (72)Ibid., PP. 119-120.
- (73)Ibid., P. 120.
- (74)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p.718.
- (75)Ibid., PP.718,719.
- (76)Iandolo, Alessandro, Soviet Policy in West Africa, 1957-64, op.cit, PP.253-254.
- (77)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., P.719.
- (78)Ibid., PP.719.
- (79)Ibid., PP.718,719.
- (80)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968,op.cit., P. 118.
- (81) Fougère, Pauline, Etat, idéologie et politique culturelle dans le Mali postcolonial (1960-1968), Departement D'histoire, Faculté des Lettres et Sciences humaines, Université de Sherbrooke, 2012, p.62.
- (82)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p. 719-720.
- (83)Ibid., p. 720.
- (84)Ibid., p. 720.
- (85)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase,op.cit., see also ,Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p.720.
- (86)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p.720.
- (87)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 123.

- (88)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, op.cit., see also , Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., PP.720-721.
- (89)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, op.cit., see also, Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p. 721.
- (90)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p. 721.
- (91)Ibid., p. 722.
- (92)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, op.cit.
- (93)Iandolo, Alessandro, , Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 128.
- (٩٤) مادي إبراهيم كانتني، مرجع سابق، ص ٤٩.
- (95)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 124.
- (96)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p. 722.
- (97)Ibid., p. 722.
- (98)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 124, see also,Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p. 723 .
- (99)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 124.
- (100)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, op.cit.
- (101)Iandolo, Alessandro, Arrested development , Soviet Union in Ghana, Guinea, and Mali, 1955–1968, op.cit., P. 124.
- (102)Davidchuk, A. S. and Others,op.cit., p. 723.
- (103)FO 371/167472, Commercial relations: Soviet Union, letter from British Embassy Moscow to Foreign Office, NO. 1129- 26-9, 26 September 1963.
- (104)Wilson Center, Cable from the Chinese Foreign Ministry, 'Situation of the Premier's Visit to Three West African Countries, February 01, 1964.
- (105)CIA-RDP79-00927A006900050003-1, Soviet policy in Africa south of the Sahara, Weekly Summary , Special Report, No. 757, secret, 28 Feb. 1969.
- (106)FO 371/182017, Economic relations: Soviet Union, letter from British Embassy Bamako to Foreign Office,Subject: Soviet interest in Mali, NO. 1031,Confidential, 4 Jun 1965.
- (107)CIA-RDP79-00927A006900050003-1, Soviet policy in Africa south of the Sahara, Weekly Summary , Special Report, No. 757, secret, 28 Feb. 1969.
- (108)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, op.cit.
- (109)The Washington Post, Young Officers Seize Power in Mali, Nov 20, 1968, see also, CIA-RDP79-00927A006900050003-1, Soviet policy in Africa south of the Sahara, Weekly Summary , Special Report, No. 757, secret, 28 Feb. 1969.
- (110)CIA-RDP78-03061A000400020005-2, Mali:another broken showcase, op.cit.